

## إعلان

ليكن في علم جميع الإطارات العاملة على مستوى المصالح التابعة لجهة وهران، أنه في إطار تبسيط الإجراءات الإدارية، فإن المديرية الجهوية للتجارة بوههران شرعت في وضع تدابير تنظيمية موحدة من شأنها السماح بتسيير عقلاني و مرن لكل الوثائق الإدارية المتعلقة بالبريد (الصادر والوارد).

هذه الإجراءات تم اتخاذها في أعقاب المعاينة المعدة من قبل مصالح المديرية الجهوية للتجارة والتي أثبتت أنه برغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد، لازلنا نلاحظ أن نفس المراسلة، ترسل عن طريق الفاكس وكذا البريد الإلكتروني وفي أغلب الأحيان كذلك عن طريق البريد المحمول، دون الإكتراث للتكلفة الكبيرة الناجمة عن هذا التصرف الغير ضروري، زيادة على العديد من المساوئ المتولدة عن هكذا تصرف منها:

- تراكم المراسلات والوثائق على جميع المستويات وفي مختلف المصالح و تكديس الأماكن المخصصة لحفظها;
- تضییع وقت كبير في معالجة البريد الوارد (التسجيل، الفرز و التوزيع);
- إزدیاد الطلب على مستهلكات الإعلام الآلي، الورق والورق الخاص بجهاز الفاكس مما يصعب من عملية تسيير المخزون الخاص بهذه المستهلكات.

كذلك نظرا لأهمية هذا الموضوع و في إنتظار إستكمال هذا الإجراء، تم تبني التدابير التالية:

- في ما يخص المراسلات العادية من الملائم إستعمال جهاز الفاكس فقط لإرسال البرقية الممضاة من قبل المدير، وفي حالة وجود وثائق مرفقة (تقرير، جدول، بطاقة أو محضر إجتماع)، يمكن إرسالها عبر البريد الإلكتروني الخاص بالمديرية الجهوية للتجارة بوههران: [orandrc@gmail.com](mailto:orandrc@gmail.com). مع الإشارة لذلك في محتوى البرقية السالفة الذكر.

- في ما يخص المراسلات ذات الصبغة الخاصة، كالملفات التي يتعين إرسالها على حالتها إلى الإدارة المركزية (طلبات الإعانة المالية لجمعيات حماية المستهلك، دفاتر الشروط الخاصة بتصدير بعض المنتجات أو الملفات الإدارية إلخ...)، هذه الأخيرة يجب إرسالها إلى مصالح المديرية الجهوية للتجارة أو الإدارة المركزية إذا اقتضت الضرورة ذلك، حصريا عبر البريد المحمول وفي آجالها المحددة.

إن هذا الإعلان موجه لكافة الإطارات العاملة على مستوى مصالح المديريات الولائية للتجارة التابعة للجهة، كونهم الطرف المعني بوضع هذا الإجراء، والمطلوب نشره و تعميمه، والذي ستنجم عنه نتائج عديدة تنعكس إيجابيا على عملية تسيير البريد (الصادر والوارد)، ستكون ظاهرة وملموسة مع نهاية السداسي الأول من سنة 2019، سواء من حيث المرونة في تسيير الميزانية أو من حيث تنظيم أمانة المديرية.

على المدى المتوسط، فإن هذا الإجراء سيسمح بالتكفل التام بعملية معالجة البريد (الافتراضي)، وهذا بفضل شبكات المعلوماتية الداخلية بين مختلف مستويات التسلسل الإداري، دون الحاجة للجوء لعملية طبع مشاريع المراسلات و التقارير ونحو ذلك من عمليات الطبع المكلفة و البطيئة، وهذا بغية الوصول إلى تحقيق الغاية النهائية من وضع هذا الإجراء، وهي الاستغناء النهائي عن استعمال الورق في المراسلات الإدارية و البريد بصفة عامة (صفر ورق).